



رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم
جريدة سياسية يومية

500
دينار

20
صفحة



غوليت لم يُضاجأ بخروج
هولندا مبكراً



الموبايل قنبلة موقوتة
في أيدي الأطفال



الشطري يغادر
بساتين الكتب

العدد (2518) السنة التاسعة - الاثنين (25) حزيران 2012 Email: info@almadapaper.net http://www.almadapaper.net

برغم "ترطيب الأجواء" في جلسة البرلمان قوى سحب الثقة متمسكة بالاستجواب

□ بغداد/ المدى

أعلنت لجنة النزاهة النيابية أمس عن إصدار أحكام مختلفة بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني ورئيسي هيئتين سياسيتين وضباط في الجيش ومديرين عامين في وزارتين، فيما كشفت عن تشكيلها لجنة في قضية عضوها النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني.

وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب وحضرته "المدى" إن "هناك تعاوناً كبيراً بين اللجنة وهيئة النزاهة وقد أثمر هذا التعاون عن تحقيق انجازات مهمة". وأوضح أن "من هذه الانجازات الحكم ٧ سنوات على وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني، والحكم ٥ سنوات على رئيس مؤسسة السجناء السابق كاظم عبد الرضا، والحكم ٤ سنوات على اللواء جهاد لعبي واثنين من الضباط معه في قضية السونار، والحكم سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ على رئيس هيئة نزعاعات الملكية السابق احمد البراك، والحكم ٧ سنوات على مدير عام وزارة الاتصالات محمد فتحي رفيع، وسنة واحدة على رئيسة الدائرة القانونية في مجلس محافظة المنى منتهى فزاع". وأشار الأعرجي إلى أن "لجنة النزاهة شكلت لجنة تحقيقية للنظر في اتهامات التزوير التي وجهها المفتش العام لوزارة التعليم العالي لعضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني".

وأكد رئيس لجنة النزاهة النيابية على أنه "في حال تورط العلواني بالغش فإن اللجنة المشكلة بهذا الشأن ستتخذ الإجراءات القانونية بحقه، وإذا ثبت العكس فإن من حق النائب مقاضاة المفتش العام في وزارة التعليم، ووسائل الإعلام التي روجت للخبر"، منتقداً القضاء بالقول إنه "لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب".

وكشف رئيس لجنة النزاهة البرلمانية السابقة صباح الساعدي، مطلع أيلول ٢٠١٠، عن وجود أدلة وإثباتات جديدة تدين وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني سيتم تقديمها إلى محكمة الرصافة بالتنسيق مع هيئة النزاهة، بعد قرارها القاضي بإسقاط التهم بالفساد الموجهة ضد الوزير، متهمًا أحزاباً بالحكومة بالتستر على الشخصيات الفسدة فيها.

■ التفاصيل ص ٣

□ بغداد/ صباح الخالدي

أعرب نواب عن ثقتهم بأن سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يزل هو الخيار المطروح بقوة، وإنهم يعدّون العدة الآن لاستجوابه، بينما رأى مراقبون مؤشرات على وجود خيارات أخرى للخروج من المأزق السياسي.

فقد أكدت النائبة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي في تصريح لـ "المدى" أمس أن جهوداً لا تزال تبذل باتجاه استجواب رئيس الوزراء "وليس

النجيفي مستعد للمساءلة ونواب من دولة القانون غير مقتنعين

□ بغداد/ عبد الله خالد وضرغام المالكي

أكدت القائمة العراقية أن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي مستعد لأي استجواب وإنه استقبل هذا الموضوع برحابة صدر، فيما أفاد النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني أن نوابا داخل ائتلاف دولة القانون غير مقتنعين بسحب الثقة عن النجيفي.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني لـ "المدى" إن "الأوساط السياسية مشغولة منذ فترة ليست قصيرة بقضية استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة منه واليوم هناك اطراف تحاول تشييت الجهود الموجهة لاستجواب رئيس الوزراء والقاء الكرة في ملعب النجيفي لانهم يعتبرونه من القائمة العراقية".

وأضاف أن "الهدف من وراء هذه المسألة هو عرقلة

عملية استجواب رئيس الوزراء واحداث مشكلة في المشهد السياسي لتعيق عملية الاستجواب".

وأشار الى أن "النجيفي عندما أبلغ بعملية الاستجواب استقبل الموضوع بكل رحابة صدر وأنه مستعد لأي استجواب وأستفسار ليكون هناك تعويد وفهم لكلمة الديمقراطية وآلية احترام القانون والدستور".

من جانبه قال النائب المستقل عن التحالف الوطني جواد البزوني لـ "المدى" أن "قضية استجواب رئيس الوزراء قضية دستورية وليس لدينا اعتراض ولكن الاعتراض على أن هذه الحكومة تشكلت على اساس التوافقات والتشراكة والمحاصصة".

وشدد على أن "سحب الثقة سيؤدي الى اشكاليات منها تحويل الحكومة الى حكومة تصريف اعمال طيلة الفترة القادمة".

مؤكداً أن هدفنا الأول يتمثل في "حمل الحكومة على إجراء تلك الإصلاحات من أجل مصلحة العراق وشعبه إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن" على حد وصفه. وأوضح الاسدي أن كتلته ماضية بالعمل وفق هذه الاليات وقد تشكلت لجان قانونية وإدارية لإعداد الملفات التي تشكل تجاوزاً وضعفاً في أداء الحكومة مشيراً إلى أنهم "بالتعاون مع الكتل الأخرى- مستمرون في العمل من أجل إيجاد حكومة مستقرة تخدم العراق".

■ التفاصيل ص ٣

البرلمان يمهل لجنة الخبراء أسبوعاً لاختيار أعضاء مفوضية الانتخابات

□ بغداد/ إياد التميمي

اتبعتها اللجنة المكلفة منذ اليوم الأول بعملها".

وأشار رئيس اللجنة إلى "أن الاجتماع الأخير مع المرشحين الـ ٦٠ الفائزين كان قد أعطى انطبعا تاماً عن مؤهلاتهم، ونوّه بأن المناقشات بين أعضاء اللجنة المكلفة قد توصلت إلى اختيار بعض الأسماء بشكل مبدئي، وتابع

العراق "أن اجتماع يوم أمس كان آخر اجتماعات اللجنة التي يرأسها بغية وضع اللمسات الأخيرة لاختيار الأعضاء التسعة من بين ٦٠ مرشحاً"، لافتاً إلى أن أسماءهم ستكون جاهزة للتصويت عليها.

أبدى رئيس اللجنة المكلفة بتشكيل مجلس جديد للمفوضية العليا للانتخابات، النائب علي العلاق استعداد لاجتهه لاختيار الأعضاء الـ٦٠ من أصل ٦٠ في غضون أسبوع وهو الوقت الممنوح من رئاسة البرلمان، معتبراً ان الوقت كاف للاختيار خصوصاً بعد اجتماع يوم أمس.

وأضاف العلاق في تصريح للمدى أمس أن "اللجنة المكلفة قد عرضت تقريرها إلى رئاسة البرلمان وكان التقرير تفصيلياً يشرح الآلية التي

صحفيون وإعلاميون يتصدون لمساعي تقييد حرية التعبير

□ بغداد/ المدى

حقوق الصحفيين" نكسة لحرية الصحافة وتهديدا للديمقراطية الوليدة في البلاد لاسيما وأن هذا القانون يصادر بصورة كاملة أي مساحة لحرية الصحافة والإعلام ويجيز للسلطة التنفيذية إعادة الرقابة عليها.

واتخذ الاجتماع جملة من القرارات لمواصلة التصدي العملي للمساعي الرامية إلى تقييد حرية التعبير والتفكير.

البرلمان هذا العام، لاسيما وأن هذه الاتفاقية تلزم الحكومات الموقعة عليها باحترام رقابية الإعلام والجمهور وبحقه في الوصول إلى المعلومات.

وشرح رئيس الجمعية الزميل عدي حاتم في كلمة افتتح بها الجلسة، عمل الجمعية خلال العام الماضي في مواجهة التحدي التشريعي سواء القوانين الموروثة من الحقبة الدكتاتورية السابقة او حزمة القوانين التي يعتزم البرلمان أقرارها. وعدّ حاتم إقرار ما يسمى بـ "قانون

لمضاعفة الضغط على السلطين التشريعية والتنفيذية من أجل إيصال رسالة واضحة لهما برفض الوسط الإعلامي والصحفي لأي مساع تحاول تقييد حرية التعبير والحريات العامة والخاصة، وأن الوسط الإعلامي سيواجه هذه المحاولات بجميع الطرق القانونية المتاحة وبالإعتماد على الدستور العراقي والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق لاسيما اتفاقية العهد الدولي الجديد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية مكافحة الفساد التي صادق عليها

اتفق عشرات من الصحفيين والإعلاميين على توحيد الجهود ومضاعفتها من أجل إنجاح المساعي الرامية إلى إلغاء ما يسمى بـ "قانون حقوق الصحفيين" ومواجهة جميع مشاريع القوانين والتشريعات التي تهدد حرية الصحافة وحرية التعبير.

وناقش الصحفيون في ندوة أقامتها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة يوم السبت في مقرها ببغداد، الآليات والأساليب الممكن إتباعها



العراقية: سنلقن حزب المالكي درساً في الديمقراطية

□ بغداد/ غسان عادل

تسلمت طلباً موقعاً من قبل ٢٧ نائباً، يتضمن تخصيص جلسة لاستجواب النجيفي سحب ثلاثة من نواب العراقية الحرة توقيعهم واصبح العدد ٢٤ ، وستنظر الرئاسة بهذا الامر ومن حقها رفضه او ادراجه ضمن جدول اعمال الجلسات المقبلة".

وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي اعلن تقديم طلب موقع من قبل ٢٧ نائباً يتضمن عقد جلسة مخصصة لاستجواب النجيفي.

النائب الخالدي عضو القائمة العراقية قلل من اهمية مسعى دولة القانون لإبعاد النجيفي من منصبه ، واصفا هذا التحرك بأنه جاء رداً على مطالب سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي معرباً عن اعتقاده بأن رئيس مجلس النواب "يتمتع بقاعدة تأييد واسعة ترفض ابعاده من منصبه الذي شغله بموجب اتفاق اربيل "و.النجيفي القيادي في القائمة العراقية كان في الدورة التشريعية السابقة عضواً في مجلس النواب ممثلاً لمحافظة نينوى ضمن كتلة برلمانية بزعامة اياد علاوي ، وسبق له ان شغل منصب وزير الصناعة في حكومة ابراهيم الجعفري الانتقالية .

البرلمان من حق القائمة العراقية: " ولا يحق لاية جهة ان تمنح المناصب من دون مراعاة الاستحقاق الانتخابي".

وفيما أعلنت العراقية بزعامة اياد علاوي وعبر بيان صادر عن مستشارها الاعلامي هاني ابراهيم عاشور بان محاولات ابعاد النجيفي عن منصبه غير دستورية ، أكد النائب عن التحالف الكردستاني حميد بافي رفض تحالفه ابعاد النجيفي من منصبه استجابة لرغبات اطراف سياسية : " تخالف الدستور ونسعى لفرض هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان ، وهو المؤسسة الدستورية الوحيدة في العراق التي مازالت تتمتع بهذه الصفة".

واتفق التحالف الكردستاني، وكتلة الاحرار المعتلة للتيار الصدري والقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي على سحب الثقة عن رئيس الحكومة الحالية نوري المالكي في اطار خطوة لاجراء تصحيح للاخطاء التي راقت مسار العملية السياسية ، لكن هذا الخيار لم يتحقق بسبب تعذر الحصول على توافيق اكثر من ١٦٤ نائباً.

من جانبه أكد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي ان : "رئاسة البرلمان وبعد ان

شدد المطالبون بسحب الثقة عن رئيس الحكومة على التمسك بايجابية مع الطلبات المقدمة داخل مجلس النواب سواء المتعلقة بسحب الثقة عن المالكي او الدعوة لجلسة تخصص لاستجواب رئيس البرلمان اسامة النجيفي.

وحذر النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا من محاولات تعطيل الإجراءات الدستورية وعرقلة اي خيار لغرض اجراء تغيير جذري بهدف تصحيح مسار العملية السياسية قائلاً "سنعلم حزب الدعوة الاسلامية درساً في فهم الديمقراطية باصرار المطلبين بسحب الثقة عن الحكومة على التمسك بخيارهم وفقاً لماورد في الدستور ، واية محاولة لعرقلة هذا التوجه يعد من وجهة نظرنا انقلاباً على العملية الديمقراطية في العراق".

وبينما افادت اوساط برلمانية بان ائتلاف دولة القانون يرغب ان يكون رئيس كتلة العراقية الحرة قنينة الجبوري بديلاً للنجيفي في حال ابعاد الاخير من منصبه ، اشار النائب الملا الى ان منصب رئاسة

ان وعد الله حق

تعزية

ينعى منتسبو مصرف الشمال للتمويل
والاستثمار الفقيدة المرحومة

عمة السيد

نوزاد داود فتاح الجاف

رئيس مجلس ادارة المصرف

داعين الباري عز وجل أن يتغمد الفقيدة
برحمته الواسعة ويسكنها فسيح جناته وأن
يلهم ذويها الصبر والسلوان وستقام الفاتحة على
روحها في جامع أحمد حاجي علي الواقع في شارع
٦٠ مقابل تالار هه ونر من الساعة ٣ الى الساعة ٦
مساءً ولمدة يومين ابتداءً من يوم ٢٥/٦/٢٠١٢.

وانا لله وانا اليه راجعون

مجلس ادارة ومنتسبو مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار